لا أن القلب إنما وجب فيهِ بعد العلميّة وقد كان قبلها وهو جنس نكرةٌ صحيحاً ويؤَنّس بهذا أيضاً أن الإعلال في هذا النحو هو الاختيار في الأجناس فلمّا سَبَق القلب الذي هو أقوى وأقيس القولين سمّى بهِ فعلا فبقي بعد النقل على صُورته ومثل ذلك ما نقوله في عُيَينة أنه إنما سُمّى بهِ مصغّراً فبقى بعدُ بحاله قبلُ ولو كان إنما حُقّر بعد أن سمّى بهِ لوجب ترك إلحاق علامة التأنيث بهِ كما أنك لو سمّيت رجلا هندا ثم حقّرت قلت هُنَيد ولو سمّيته بها محقّرة قبل التسمية لوجب أن تُقِرّ التاء بحالها فتقول هذا هُنَيدة مقبِلا هذا مذهب الكتاب وإن كان يونس يقول بضدّه ومنها أنا لسنا نقول إن كلّ عَلَم فلا بدّ من صحّة واوه إِذا اجتمعت مع الياء ساكنةً أُولاهما فيلزَمنا ما رمت إلزامَنا وإنما قلنا إذا اجتمعت الياء والواو وسَبَقت الأولى منهما بالسكون ولم يكن الاسم عَلَماً ولا على تلك الأوصاف التي ذكرنا فإن الواو تقلب ياء وتدّغم الياء في الياء فهذه عِلّة من علل قلب الواو ياء فأمّا ألا تعتلّ الواو إِذا اجتمعت مع الياء ساكنه أُولاهما إلاّ من هذا الوجه فلم نقل بهِ وكيف يمكن أن نقول بهِ وقد قدّمنا أن الحكم الواحد قد يكون معلولا بعلّتين وأكثرَ من ذلك وتضمّنّا أن نفرد لهذا الفصل بابا .

فإن قلت ألسنا إذا رافعناك في صحّة حَيْوة إِنما نفزع إلى أن نقول إِنما صحّت لكونها علما والأعلام تأتي كثيرا احكامها تخالف أحكام الاجناس وانت تروم في اعتلالك هذا الثاني ان تسوي بين احكامهما وتَطْرُد على سَمْتٍ واحد كلاّ منهما